ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

التحولات الأمنية الراهنة في غرب أفريقيا وإعادة تشكيل الأمن الإقليمي

Article Title: Current Security Transformations in West Africa and the Reshaping of Regional Security

الباحثة : ليلى اليحيوي

باحثة في القانون الدولي جامعة محمد الخامس بالرباط

الملخص

يمر المشهد الأمني في غرب أفريقيا بمنعطف بنيوي عميق تجاوز حدود النزاعات التقليدية ليفرز بيئة أمنية مركبة ومستجدة، حيث تتقاطع فيها التهديدات العابرة للحدود، كالإرهاب والجريمة المنظمة، مع مأزق الهشاشة المؤسساتية والتقلبات السياسية العنيفة، فضلاً عن الارتدادات المباشرة للصراع الجيوسياسي الدولي وتغير خريطة التحالفات بالإقليم، مما يضعف آليات التنسيق الأمني المشترك. وتأسساً على قصور المقاربات التقليدية والاقتصار على الحلول العسكرية الصرفة، تسعى هذه الورقة إلى تفكيك أبعاد هذا التحول المعاصر، كما تستهدف رصد محركات هذه الأزمات البنيوية ومظاهرها الأساسية، مع تحليل عميق لانعكاسات هذا الواقع على هندسة الأمن الإقليمي. وتنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن الاستقرار يشهد تحولاً جذرياً في عقيدته وفلسفته التنظيمية داخل دول المنطقة، حيث ينتقل الإقليم من النموذج الكلاسيكي المتمحور حول سيادة الدولة والأطر التنسيقية التقليدية إلى نمط هجين ومكتظ بالفاعلين. وخلصت الدراسة إلى أن مقاربة الاستقرار في هذا الفضاء تستلزم تجاوز الرؤية الأمنية الضيقة لصالح نموذج تنموي تكاملي شامل يربط عضوياً بين ثالوث الأمن والتنمية والحكامة، توازياً مع إكساب المنظمات الإقليمية مرونة تتيح لها التكيف.

الكلمات المفتاحية:

غرب أفريقيا؛ الأمن الإقليمي؛ التحولات الأمنية؛ الساحل؛ الجماعات المسلحة؛ الإيكواس؛ الأمن الجماعي؛ الحوكمة الأمنية.

Abstract

The security landscape in West Africa is undergoing a profound structural turning point that transcended traditional conflict boundaries to yield a complex, emerging security environment, where trans-boundary threats, like terrorism and organized crime, intersect with institutional fragility and violent political upheavals, alongside direct repercussions of global geopolitical conflicts and shifting regional alliances that weaken joint security coordination mechanisms. Building on the deficiency of traditional approaches and reliance on purely military solutions, this paper seeks to deconstruct this contemporary transformation's dimensions, aiming to track these structural crises' drivers and manifestations, with a deep analysis of their implications on regional security architecture. The study proceeds from a central hypothesis that stability witnesses a radical transformation in its doctrine and organizational philosophy within the region, shifting from a state-centric model to a hybrid, multi-actor pattern, concluding that stability demands an integrative framework linking security, development, and governance with adaptive organizational flexibility.

Keywords:

West Africa; Regional Security; Security Transformations; The Sahel; Armed Groups; ECOWAS; Collective Security; Security Governance.

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

المقدمة

شهد مفهوم الأمن خلال العقود الأخيرة تحولًا جوهريًا نتيجة التغيرات التي عرفها النظام الدولي وطبيعة النزاعات الجديدة. فلم يعد الأمن مرتبطًا فقط بقدرة الدولة على حماية حدودها ومواجهة التهديدات العسكرية الخارجية، بل أصبح مفهومًا متعدد الأبعاد يشمل حماية المجتمع، وتعزيز الاستقرار السياسي، ومواجهة التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن أن تؤثر في قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية.

وقد أظهرت مرحلة ما بعد الحرب الباردة أن العديد من مصادر عدم الاستقرار لم تعد ناتجة عن الحروب التقليدية بين الدول، وإنما عن أزمات داخلية وتحديات عابرة للحدود، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والانهيارات المؤسساتية، وانتشار الجماعات المسلحة. وأدى ذلك إلى إعادة صياغة الدراسات الأمنية باتجاه مقاربات أكثر شمولًا تتجاوز التركيز على القوة العسكرية وحدها.

وتعد منطقة غرب أفريقيا من أكثر المناطق التي تعكس هذه التحولات، بالنظر إلى تداخل الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي عرفتها خلال العقود الأخيرة. فقد انتقلت المنطقة من مواجهة نزاعات داخلية وانقلابات عسكرية تقليدية إلى بيئة أمنية معقدة تتداخل فيها تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة العابرة للحدود مع تحديات بناء الدولة وتحقيق التنمية.

وقد أصبحت منطقة الساحل، باعتبارها المجال الجغرافي الأكثر تأثرًا بهذه التحولات، مركزًا رئيسيًا للتهديدات الأمنية في غرب أفريقيا. فانتشار الجماعات المسلحة، وضعف السيطرة المؤسساتية على بعض المناطق الحدودية، واتساع المساحات الصحراوية، ساهمت في خلق بيئة أمنية تسمح بتوسع نشاط الفاعلين غير الدوليين وتطور أنماط جديدة من العنف.

كما شهدت المنطقة خلال السنوات الأخيرة تحولات سياسية عميقة، خاصة منذ سنة 2020، تمثلت في عودة الانقلابات العسكرية في عدد من الدول، وهو ما أعاد طرح إشكالية العلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الإقليمي. فقد أصبحت الأزمات الدستورية الداخلية تؤثر بشكل مباشر على علاقات التعاون بين الدول، وعلى قدرة المؤسسات الإقليمية على بناء استجابات جماعية للأزمات.

ولم تقتصر التحولات الأمنية على المستوى الداخلي والإقليمي، بل امتدت إلى طبيعة الشراكات الدولية في المجال الأمني. فقد عرف حضور بعض القوى الدولية التقليدية في المنطقة مراجعة واسعة، في مقابل ظهور فاعلين جدد ومحاولات لإعادة تعريف أنماط التعاون الأمني وفق اعتبارات السيادة والمصالح الوطنية. وهو ما جعل الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا مجالًا تتقاطع فيه الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية.

وتنبع أهمية دراسة التحولات الأمنية الراهنة في غرب أفريقيا من كونها لا ترتبط فقط بفهم طبيعة التهديدات القائمة، وإنما تمتد إلى تحليل كيفية إعادة تشكيل النظام الأمني الإقليمي ذاته. فالسؤال لم يعد يتعلق فقط بمدى قدرة الدول على مواجهة الإرهاب أو احتواء الأزمات السياسية، وإنما بقدرة الفاعلين الإقليميين على بناء نموذج أمني جديد قادر على الاستجابة للتحولات المتسارعة.

وانطلاقًا من ذلك، **تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال التالي:**

إلى أي حد أسهمت التحولات الأمنية الراهنة في غرب أفريقيا في إعادة تشكيل بنية الأمن الإقليمي، وما انعكاسات ذلك على طبيعة الفاعلين وآليات إدارة التهديدات الأمنية في المنطقة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ما طبيعة التحولات التي عرفتها البيئة الأمنية في غرب أفريقيا؟
- ما المحددات الداخلية والخارجية لهذه التحولات؟
- كيف أثرت هذه التحولات على دور المؤسسات الإقليمية؟
- هل تؤدي الترتيبات الأمنية الجديدة إلى تعزيز الأمن الإقليمي أم إلى زيادة تعقيده؟

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن التحولات الأمنية الراهنة في غرب أفريقيا تعكس تغيرًا بنيويًا في طبيعة الأمن الإقليمي، حيث أصبحت التهديدات متعددة الأبعاد، وأصبح إنتاج الأمن نتيجة تفاعل بين الدولة والمنظمات الإقليمية والفاعلين غير الحكوميين والشركاء الدوليين.

ولمعالجة هذه الإشكالية، تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي لفهم طبيعة التحولات الأمنية وأسبابها ونتائجها، والمنهج الوصفي لتتبع تطور الظواهر الأمنية في المنطقة، إضافة إلى المقاربة المؤسسية لتحليل أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين.

وسيتم تناول الموضوع من خلال مبحثين:

المبحث الأول :التحولات الأمنية الراهنة في غرب أفريقيا: الأبعاد والمحددات.

المبحث الثاني :إعادة تشكيل الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا: التحولات والرهانات المستقبلية.

المبحث الأول: التحولات الأمنية الراهنة في غرب أفريقيا: الأبعاد والمحددات

عرفت البيئة الأمنية في غرب أفريقيا خلال السنوات الأخيرة تحولات جوهرية مست طبيعة التهديدات ومصادر عدم الاستقرار وآليات الاستجابة لها. فقد انتقل الإقليم من مرحلة كانت تهيمن فيها النزاعات الداخلية والانقلابات العسكرية التقليدية إلى مرحلة جديدة تتسم بتعدد المخاطر وتشابكها، حيث أصبحت التهديدات الأمنية تتجاوز الحدود الوطنية وتجمع بين أبعاد عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية[1].

ولا يمكن تفسير هذه التحولات باعتبارها نتيجة مباشرة لانتشار الجماعات المسلحة فقط، بل هي انعكاس لتفاعل مجموعة من العوامل البنيوية المرتبطة بطبيعة الدولة في المنطقة، ومستوى الحكامة، والاختلالات التنموية، وضعف السيطرة على بعض المجالات الترابية، إضافة إلى تأثير التحولات الدولية والإقليمية التي أعادت صياغة موازين القوة داخل القارة الأفريقية[2].

وقد أدى هذا الواقع إلى انتقال مفهوم الأمن في غرب أفريقيا من التركيز على حماية الدولة من الاعتداءات الخارجية إلى الاهتمام بقدرتها على مواجهة تهديدات داخلية وعابرة للحدود. وأصبح الأمن الإقليمي مرتبطًا بقدرة الدول والمنظمات الإقليمية على بناء استجابات جماعية تتجاوز الحلول العسكرية الصرفة نحو مقاربات تقوم على الوقاية، وتعزيز المؤسسات، ومعالجة الأسباب العميقة للأزمات[3].

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى تحليل طبيعة التحولات الأمنية التي يعرفها الإقليم من خلال دراسة الانتقال من التصور التقليدي للأمن إلى مفهوم الأمن المركب، ثم تحديد أهم المحددات التي ساهمت في إنتاج هذه التحولات، قبل الانتقال إلى مظاهرها العملية في البيئة الأمنية لغرب أفريقيا.

المطلب الأول: طبيعة التحولات الأمنية في غرب أفريقيا

إن دراسة طبيعة التحولات الأمنية في غرب أفريقيا تقتضي تجاوز الوصف المباشر للتهديدات القائمة، والبحث في التحول الذي أصاب مفهوم الأمن ذاته. فالأزمات التي تواجه المنطقة لا تعبر فقط عن تصاعد مستوى العنف، وإنما تكشف عن تغير في طبيعة الفاعلين ومصادر الخطر، وعن انتقال من نموذج أمني تقليدي يقوم على الدولة باعتبارها الفاعل المركزي، إلى نموذج أكثر تعقيدًا تتداخل فيه مستويات وطنية وإقليمية ودولية[4].

وقد ساهمت التحولات التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة في إعادة النظر في مفهوم الأمن، حيث أصبح ضعف الدولة، وليس فقط قوة الخصوم الخارجيين، عاملًا أساسيًا في تفسير الأزمات. وفي الحالة الأفريقية، ارتبط الأمن بشكل متزايد بقدرة المؤسسات الوطنية على ممارسة وظائفها، وضمان الاستقرار السياسي، وتوفير الحماية للسكان[5].

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

كما أن خصوصية البيئة الأمنية في غرب أفريقيا تتمثل في تداخل مجموعة من الظواهر التي لا يمكن فصلها عن بعضها، فالإرهاب يرتبط غالبًا بالجريمة المنظمة، والجماعات المسلحة تستفيد من هشاشة المؤسسات، والأزمات السياسية الداخلية تؤثر على قدرة الدول على بناء تعاون أمني فعال. لذلك فإن تحليل طبيعة التحولات الأمنية يتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الفصل التقليدي بين الأمن والسياسة والتنمية[6].

الفرع الأول: الانتقال من الأمن التقليدي إلى الأمن المركب

ارتبط مفهوم الأمن التقليدي لفترة طويلة بمفهوم الدولة وبقدرتها على حماية سيادتها ووحدة أراضيها في مواجهة التهديدات الخارجية. وقد شكلت القوة العسكرية والردع الاستراتيجي محور هذا التصور، حيث كانت الحروب بين الدول تمثل التهديد الرئيسي الذي تنشغل به الدراسات الأمنية. غير أن التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة أظهرت محدودية هذا التصور، بعد بروز أنماط جديدة من المخاطر لا يمكن مواجهتها بالأدوات العسكرية وحدها[7].

وقد أدى ظهور النزاعات الداخلية، وانتشار الجماعات المسلحة، وتصاعد الإرهاب العابر للحدود، إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية. وأصبح الأمن يُنظر إليه باعتباره قدرة الدولة والمجتمع على مواجهة مختلف مصادر الهشاشة التي تهدد الاستقرار، وليس فقط القدرة على صد اعتداء خارجي. ومن هنا برز مفهوم الأمن المركب الذي يعكس تعدد مستويات التهديد وتنوع الفاعلين[8].

وتبرز حالة غرب أفريقيا باعتبارها نموذجًا واضحًا لهذا التحول، حيث لم تعد التهديدات الأمنية مرتبطة فقط بالنزاعات بين الدول، بل أصبحت ناتجة عن تفاعل عوامل متعددة تشمل الإرهاب، والجريمة المنظمة، وضعف المؤسسات، والتهميش الاجتماعي. فالجماعات المسلحة في المنطقة لا تعتمد فقط على القوة العسكرية، وإنما تستفيد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية ومن ضعف حضور الدولة في بعض المناطق[9].

كما أدى صعود الفاعلين غير الدوليين إلى تغيير طبيعة العلاقة بين الدولة والأمن. فقد أصبحت الجماعات المسلحة والتنظيمات الإجرامية قادرة على التأثير في الاستقرار الإقليمي، وامتلاك وسائل تمكنها من تحدي سلطة الدولة. وهذا الوضع جعل مفهوم السيادة نفسه يواجه تحديات جديدة، لأن الدولة لم تعد الطرف الوحيد القادر على التحكم في المجال الأمني[10].

ومن مظاهر التحول كذلك انتقال الاهتمام من مفهوم "أمن الدولة" إلى مفهوم "أمن الإنسان"، حيث أصبح التركيز ينصب على حماية السكان من مختلف أشكال التهديد، بما فيها الفقر، والتهميش، والعنف، وغياب الخدمات الأساسية. ويكتسي هذا البعد أهمية خاصة في غرب أفريقيا، حيث ترتبط العديد من الأزمات الأمنية بعوامل اجتماعية واقتصادية لا تقل أهمية عن العوامل العسكرية[11].

وبناءً على ذلك، فإن الانتقال من الأمن التقليدي إلى الأمن المركب يمثل إطارًا تحليليًا أساسيًا لفهم التحولات الأمنية في غرب أفريقيا، لأنه يوضح أن الأزمة الأمنية في المنطقة ليست مجرد مواجهة بين الدولة والجماعات المسلحة، وإنما هي نتيجة تفاعل معقد بين ضعف المؤسسات، والتحديات التنموية، والتحولات السياسية، وتغير طبيعة التهديدات[12].

الفرع الثاني: محددات التحولات الأمنية في الإقليم

لا يمكن تفسير التحولات الأمنية التي تشهدها منطقة غرب أفريقيا باعتبارها نتيجة عامل منفرد أو ظرف مؤقت، وإنما هي حصيلة تفاعل مركب بين محددات داخلية وإقليمية ودولية أعادت تشكيل البيئة الأمنية للإقليم. وقد أدى هذا التفاعل إلى انتقال التهديدات الأمنية من أنماطها التقليدية إلى أنماط أكثر تعقيدًا تتسم بالتداخل بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، الأمر الذي جعل الأمن الإقليمي أكثر ارتباطًا بقدرة الدول على إدارة الأزمات الهيكلية وليس فقط مواجهة المخاطر

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

العسكرية المباشرة. ويؤكد تقرير States of Fragility 2022أن هشاشة الدول تمثل عاملًا رئيسيًا في إنتاج بيئات أمنية غير مستقرة، حيث تتداخل هشاشة المؤسسات مع ضعف التنمية وتراجع فعالية الحكامة في تغذية دوائر العنف وعدم الاستقرار(13) .

ويعد ضعف القدرات المؤسساتية للدولة أحد أبرز المحددات التي أسهمت في تفاقم الأوضاع الأمنية في الإقليم. فعدد من دول غرب أفريقيا لا يزال يواجه تحديات تتعلق ببسط السلطة على كامل المجال الترابي، خاصة في المناطق الحدودية والصحراوية، مما أوجد فراغات أمنية استغلتها الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة لتعزيز نفوذها. ولا يعكس هذا الوضع غيابًا كاملاً للدولة، بقدر ما يعبر عن تفاوت في قدرتها على ممارسة وظائفها السيادية، وهو ما أضعف احتكارها المشروع لاستخدام القوة وأثر في فعالية سياساتها الأمنية(14) .

ويرتبط هذا الضعف المؤسسي بأزمة أعمق تتعلق بالحكامة السياسية، إذ أدى تراجع الثقة في المؤسسات العامة، وانتشار الفساد، وضعف المساءلة، إلى تقويض شرعية الدولة وإضعاف قدرتها على إدارة النزاعات الداخلية. ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن غياب الحكم الرشيد والشعور بالإقصاء السياسي يمثلان من أهم العوامل التي تستغلها التنظيمات المتطرفة في عمليات التجنيد، بما يجعل الأمن مرتبطًا بمدى قدرة الدولة على تحقيق الشرعية السياسية وتعزيز العقد الاجتماعي، وليس فقط بتطوير قدراتها العسكرية(15) .

ويمثل العامل الاقتصادي والاجتماعي محددًا جوهريًا في تفسير التحولات الأمنية بالمنطقة. فاستمرار معدلات الفقر والبطالة، ولاسيما في صفوف الشباب، واتساع الفوارق التنموية بين الأقاليم، وضعف الخدمات الأساسية، كلها عوامل ساهمت في زيادة هشاشة المجتمعات المحلية. وقد مكنت هذه الظروف الجماعات المسلحة من استثمار المظالم الاجتماعية وتقديم نفسها في بعض المناطق باعتبارها بديلًا عن الدولة من خلال توفير الحماية أو بعض الخدمات، وهو ما عزز قدرتها على التغلغل داخل المجتمعات المحلية وإطالة أمد النزاعات(16) .

وتعد إشكالية الحدود من أهم المحددات البنيوية للأمن في غرب أفريقيا، خصوصًا في منطقة الساحل. فالامتداد الجغرافي الشاسع، والطبيعة الصحراوية الوعرة، وضعف الرقابة على المعابر الحدودية، والتداخل الاجتماعي والقبلي بين السكان، جميعها عوامل حدّت من فعالية الرقابة الأمنية التقليدية. وقد أدى ذلك إلى تسهيل حركة الجماعات المسلحة وشبكات التهريب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والبشر والمخدرات، مما منح التهديدات الأمنية طابعًا عابرًا للحدود وأضعف قدرة الدول على مواجهتها بصورة منفردة(17) .

كما أسهمت التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة منذ سنة 2020 في إعادة تشكيل البيئة الأمنية، خاصة مع تزايد الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. فقد أفرزت هذه التطورات توترات بين السلطات الانتقالية والمنظمات الإقليمية، وفي مقدمتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(ECOWAS) ، كما أثرت في مستوى التنسيق الأمني الإقليمي، وأعادت النقاش حول العلاقة بين حماية النظام الدستوري وضمان الاستقرار الأمني، وهي معادلة أصبحت تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه منظومة الأمن الجماعي في الإقليم(18) .

وعلى المستوى الإقليمي، برز تباين واضح في تصورات الدول بشأن إدارة الأزمات الأمنية. ففي حين تتمسك المنظمات الإقليمية بمبادئ الديمقراطية الدستورية ورفض التغييرات غير الدستورية للسلطة، تؤكد بعض الأنظمة الجديدة أولوية مبدأ السيادة الوطنية وترفض الضغوط أو التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية. وقد انعكس هذا الاختلاف على فعالية آليات العمل الجماعي، وأدى إلى إضعاف مستوى التنسيق السياسي والأمني داخل الإقليم، كما أثار تساؤلات حول مستقبل منظومة الأمن الجماعي في غرب أفريقيا(19) .

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

أما على المستوى الدولي، فقد تأثرت البيئة الأمنية بتحولات مهمة في طبيعة الشراكات الأمنية الخارجية. فقد شهدت المنطقة خلال السنوات الأخيرة تراجعًا تدريجيًا للوجود العسكري الفرنسي في عدد من دول الساحل، مقابل تنامي حضور شركاء دوليين جدد، الأمر الذي أدخل الإقليم في مرحلة جديدة من التنافس الجيوسياسي. ولم يعد التعاون الأمني يقتصر على مكافحة الإرهاب، بل أصبح مرتبطًا أيضًا باعتبارات النفوذ الاستراتيجي والتنافس الدولي على الموارد وممرات النفوذ، وهو ما زاد من تعقيد البيئة الأمنية الإقليمية(20) .

وتؤكد مجمل هذه المحددات أن التحولات الأمنية في غرب أفريقيا لا يمكن اختزالها في انتشار الإرهاب أو تصاعد العنف المسلح، وإنما تعكس أزمة مركبة تتشابك فيها هشاشة الدولة، وضعف الحكامة، والاختلالات التنموية، والتحديات الحدودية، والتحولات السياسية، والتنافسات الإقليمية والدولية. ومن ثم فإن بناء منظومة أمن إقليمي فعالة يقتضي تبني مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد تجمع بين الإصلاح المؤسسي، وتعزيز الحكم الرشيد، وتحقيق التنمية المستدامة، وتطوير آليات التعاون الإقليمي، بما يضمن معالجة الأسباب البنيوية المنتجة لعدم الاستقرار، وليس الاكتفاء بالاستجابات العسكرية والأمنية(21) .

المطلب الثاني: مظاهر التحول في البيئة الأمنية لغرب أفريقيا

إذا كانت التحولات الأمنية في غرب أفريقيا قد ارتبطت بمجموعة من المحددات البنيوية التي أعادت صياغة طبيعة المخاطر داخل الإقليم، فإن هذه التحولات أصبحت أكثر وضوحًا من خلال مظاهر عملية غيرت شكل البيئة الأمنية خلال السنوات الأخيرة. فقد لم تعد التهديدات التي تواجه دول المنطقة منفصلة أو محدودة المجال، وإنما أصبحت متداخلة تجمع بين العنف المسلح، والهشاشة السياسية، والجريمة المنظمة، والتنافس الجيوسياسي(22) .

وقد أدى هذا الوضع إلى انتقال الأمن الإقليمي من منطق إدارة الأزمات التقليدية إلى البحث عن مقاربات جديدة تقوم على الوقاية وبناء القدرات المؤسساتية. كما كشفت التطورات الأخيرة أن قدرة الدول منفردة على مواجهة التهديدات أصبحت محدودة، الأمر الذي أعاد التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي وتطوير آليات الأمن الجماعي(23) .

وتتجسد مظاهر التحول في البيئة الأمنية لغرب أفريقيا أساسًا من خلال مسارين مترابطين: الأول يتمثل في تصاعد التهديدات الأمنية غير التقليدية، خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة، والثاني يرتبط بإعادة تشكيل التوازنات الأمنية والسياسية نتيجة التحولات الداخلية والتغيرات في طبيعة الشراكات الدولية(24) .

الفرع الأول: تصاعد التهديدات الأمنية غير التقليدية

أصبح تصاعد التهديدات الأمنية غير التقليدية من أبرز سمات التحول الأمني في غرب أفريقيا، حيث انتقلت المنطقة من مواجهة أزمات أمنية تقليدية إلى التعامل مع تهديدات أكثر تعقيدًا تتجاوز الحدود الوطنية. ويأتي الإرهاب والتطرف العنيف في مقدمة هذه التهديدات، خصوصًا في منطقة الساحل التي تحولت إلى أحد أهم بؤر النشاط المسلح في القارة الأفريقية(25) .

وقد شهدت المنطقة توسعًا لنشاط جماعات مسلحة مرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، خاصة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، حيث تمكنت هذه التنظيمات من استغلال ضعف حضور الدولة في بعض المناطق، وبناء شبكات محلية تعتمد على استراتيجيات تجمع بين العمل العسكري والتأثير الاجتماعي والسيطرة على الموارد. ولم يعد الهدف مقتصرًا على تنفيذ الهجمات، بل أصبح مرتبطًا بمحاولة فرض نفوذ طويل الأمد داخل المجالات المحلية(26)

وتتميز الظاهرة الإرهابية في غرب أفريقيا بخصوصية ترتبط بارتباطها بالعوامل المحلية، إذ تستفيد الجماعات المسلحة من النزاعات المجتمعية، والتهميش الاقتصادي، وضعف الخدمات العمومية، مما يسمح لها بتوسيع قاعدة التجنيد. ولذلك فإن تفسير استمرار الإرهاب لا يمكن أن يعتمد فقط على التحليل العسكري، بل يتطلب فهم الظروف السياسية والاجتماعية التي تساعد على إنتاج بيئات قابلة للتطرف والعنف(27) .

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

كما ارتبط تصاعد الإرهاب بانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، حيث أصبحت شبكات التهريب تشكل مصدرًا مهمًا لتمويل الجماعات المسلحة وتوفير الدعم اللوجستي لها. وتشمل هذه الأنشطة تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر والموارد الطبيعية، مما أدى إلى ظهور اقتصاديات غير قانونية تساهم في إضعاف سلطة الدولة وتعقيد جهود بناء الأمن الإقليمي**(28)** .

وقد أدى هذا التداخل بين الإرهاب والجريمة المنظمة إلى تغيير طبيعة الاستجابة الأمنية، إذ لم يعد من الممكن التعامل مع كل تهديد بشكل منفصل. فمكافحة الإرهاب أصبحت مرتبطة بتعزيز مراقبة الحدود، وتطوير التعاون الاستخباراتي، وتقوية المؤسسات القضائية، ومعالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تسمح باستمرار هذه الشبكات**(29)** .

وتكشف التجربة الأمنية في الساحل أن الاعتماد على القوة العسكرية وحدها لم يؤد إلى إنهاء مصادر عدم الاستقرار، رغم أهميتها في الحد من قدرات الجماعات المسلحة. فقد أظهرت التطورات الميدانية أن العمليات الأمنية تحتاج إلى دعم سياسي وتنموي ومؤسساتي حتى تحقق نتائج مستدامة، وهو ما يفرض إعادة النظر في طبيعة المقاربة الأمنية المعتمدة في المنطقة**(30)** .

وعليه، فإن تصاعد التهديدات غير التقليدية يمثل تحولًا جوهريًا في مفهوم الأمن الإقليمي بغرب أفريقيا، لأنه نقل مركز الاهتمام من حماية الحدود الخارجية للدولة إلى مواجهة تحديات مرتبطة بقدرة الدولة على الحفاظ على الاستقرار الداخلي وإدارة المجال الاجتماعي والسياسي**(31)** .

الفرع الثاني: إعادة تشكيل التوازنات الأمنية والسياسية

لم تقتصر التحولات الأمنية في غرب أفريقيا على تغير طبيعة التهديدات، بل امتدت إلى إعادة تشكيل التوازنات السياسية والأمنية داخل الإقليم. فقد أدت الأزمات السياسية المتتالية، خاصة منذ عام 2020، إلى ظهور واقع جديد أثر على طبيعة العلاقات بين الدول وعلى دور المؤسسات الإقليمية في إدارة الأمن الجماعي(32) .

وتعد عودة الانقلابات العسكرية من أبرز مظاهر هذا التحول، حيث شهدت المنطقة تغييرات غير دستورية للسلطة في مالي وغينيا وبوركينا فاسو والنيجر. وقد أعادت هذه الأحداث طرح إشكالية العلاقة بين الشرعية السياسية والأمن، إذ ربطت المؤسسات الإقليمية بين الاستقرار واحترام النظام الدستوري، بينما اعتبرت السلطات العسكرية الجديدة أن الأولوية تتمثل في استعادة السيادة الوطنية ومواجهة التحديات الأمنية(33) .

وقد انعكس هذا التباين على عمل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(ECOWAS) ، التي وجدت نفسها أمام تحدي الحفاظ على مبادئها المتعلقة بالديمقراطية والحكم الدستوري من جهة، وضمان استمرار التعاون الأمني بين دول المنطقة من جهة أخرى. وأدى ذلك إلى نقاش واسع حول حدود التدخل الإقليمي، ومفهوم السيادة، ومستقبل الأمن الجماعي في غرب أفريقيا(34) .

كما ساهمت هذه التحولات في ظهور ترتيبات أمنية وسياسية جديدة، حيث اتجهت بعض الدول إلى إعادة صياغة تحالفاتها الإقليمية والدولية. ويعد إنشاء تحالف دول الساحل (Alliance des États du Sahel) مثالًا على هذا التحول، إذ يعكس محاولة لبناء تصور أمني قائم على التعاون بين الدول المعنية بعيدًا عن بعض الأطر التقليدية القائمة**(35)** .

وفي السياق نفسه، شهدت العلاقات الأمنية الدولية في المنطقة تغيرًا واضحًا، خاصة مع تراجع الدور العسكري الفرنسي في عدد من دول الساحل. وقد فتح ذلك المجال أمام إعادة توزيع النفوذ الخارجي، وظهور فاعلين دوليين جدد، الأمر الذي جعل الأمن الإقليمي جزءًا من منافسة جيوسياسية أوسع تتجاوز حدود مكافحة الإرهاب**(36)** .

إن إعادة تشكيل التوازنات الأمنية والسياسية في غرب أفريقيا تعكس انتقال الإقليم إلى مرحلة جديدة لم يعد فيها الأمن قائمًا على نموذج واحد، بل أصبح نتيجة تفاعل بين مؤسسات إقليمية، ودول وطنية، وفاعلين غير حكوميين، وشركاء دوليين. وهذا التعدد قد يوفر فرصًا جديدة للتعاون، لكنه في الوقت نفسه يطرح تحديات تتعلق بالتنسيق وتوحيد الرؤى الأمنية**(37)** .

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

المبحث الثاني: إعادة تشكيل الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا: التحولات والرهانات المستقبلية

أدت التحولات الأمنية المتسارعة التي عرفتها منطقة غرب أفريقيا إلى إعادة النظر في طبيعة بنية الأمن الإقليمي وآليات إنتاج الاستقرار داخل المنطقة. فلم تعد منظومة الأمن قائمة فقط على أدوار الدول الوطنية أو على تدخلات المؤسسات الإقليمية التقليدية، وإنما أصبحت نتيجة تفاعل معقد بين فاعلين متعددين، تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والسياسية والتنموية والجيوسياسية(38) .

وقد كشفت الأزمات المتتالية، خاصة في منطقة الساحل، عن حدود المقاربات الأمنية السابقة التي ركزت بدرجة كبيرة على الجانب العسكري، وأظهرت الحاجة إلى تطوير نموذج أمني أكثر شمولًا يربط بين مكافحة التهديدات المسلحة وتعزيز المؤسسات السياسية وتحقيق التنمية والاندماج الاجتماعي(39) .

كما أدى تغير طبيعة الفاعلين المؤثرين في المجال الأمني إلى إعادة تشكيل موازين القوة داخل الإقليم. فإلى جانب الدول والمنظمات الإقليمية، أصبحت الجماعات المسلحة، والمنظمات الدولية، والشركاء الخارجيون، والآليات الأمنية الجديدة، عناصر أساسية في تحديد مسار الأمن الإقليمي(40) .

ويهدف هذا المبحث إلى دراسة كيفية إعادة تشكيل الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا من خلال تحليل تطور أدوار المؤسسات الإقليمية، وعلى رأسها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ثم دراسة صعود الترتيبات الأمنية الجديدة وتعدد الفاعلين، قبل الانتقال إلى تقييم التحديات والرهانات المستقبلية لبناء أمن إقليمي أكثر استدامة(41) .

المطلب الأول: تحولات بنية الأمن الإقليمي والفاعلين المؤثرين

عرفت بنية الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا تحولًا تدريجيًا نتيجة تغير طبيعة التهديدات وتعدد مصادر عدم الاستقرار. فقد انتقلت المنظومة الأمنية من مرحلة كان التركيز فيها على منع النزاعات بين الدول والتعامل مع الأزمات السياسية الداخلية، إلى مرحلة أصبحت فيها الأولوية لمواجهة تهديدات عابرة للحدود تتطلب تعاونًا متعدد المستويات(42) .

وقد فرض هذا التحول إعادة تقييم أدوار المؤسسات الإقليمية، حيث لم تعد مهمتها تقتصر على الوساطة السياسية أو حفظ السلام، بل أصبحت مطالبة بتطوير قدرات للإنذار المبكر، والوقاية من النزاعات، ومكافحة الإرهاب، ودعم بناء المؤسسات الوطنية(43) .

وفي الوقت نفسه، أدى ظهور فاعلين جدد وتغير طبيعة العلاقات الدولية إلى انتقال الأمن الإقليمي من نموذج مؤسساتي أكثر مركزية إلى نموذج متعدد الفاعلين، تتداخل فيه المبادرات الإقليمية مع الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف(44) .

الفرع الأول: دور المؤسسات الإقليمية في إدارة الأمن

تعد المؤسسات الإقليمية في غرب أفريقيا، وعلى رأسها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(ECOWAS) ، من أهم الفاعلين الذين ساهموا في بناء منظومة الأمن الإقليمي. فقد تطور دور المنظمة منذ تأسيسها من التركيز على التعاون الاقتصادي نحو الاهتمام المتزايد بقضايا السلم والأمن، خاصة مع تصاعد النزاعات المسلحة والانقلابات والأزمات الإنسانية في المنطقة(45) .

وقد شكل اعتماد بروتوكول المساعدة المتبادلة في مجال الدفاع سنة 1981، ثم آلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها سنة 1999، نقطة تحول مهمة في تطور مفهوم الأمن داخل المنظمة. فقد انتقلت المجموعة من مبدأ عدم التدخل الصارم إلى تبني مفهوم الأمن الجماعي القائم على مسؤولية الدول الأعضاء في منع النزاعات والتعامل مع الأزمات التي تهدد الاستقرار الإقليمي(46) .

ويعتبر إنشاء قوة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOMOG) أحد أبرز مظاهر هذا التطور المؤسساتي، حيث شكلت تجربة رائدة في مجال التدخلات الإقليمية الأفريقية. فقد تدخلت القوة في ليبيريا وسيراليون خلال تسعينيات القرن الماضي بهدف وقف النزاعات المسلحة ودعم إعادة بناء المؤسسات، وهو ما جعلها نموذجًا مهمًا في النقاش حول قدرة المنظمات الإقليمية على إدارة الأزمات الأمنية(47) .

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

غير أن تجربة المؤسسات الإقليمية كشفت أيضًا عن مجموعة من القيود، من بينها محدودية الموارد المالية والعسكرية، واعتمادها بدرجة كبيرة على الإرادة السياسية للدول الأعضاء. كما أن اختلاف المصالح الوطنية بين الدول أدى أحيانًا إلى بطء الاستجابة للأزمات، خاصة عندما تكون التدخلات المقترحة مرتبطة بقضايا حساسة مثل تغيير الأنظمة السياسية أو استخدام القوة العسكرية(48) .

وقد ظهر هذا التحدي بشكل واضح خلال الأزمات السياسية الأخيرة، خاصة بعد الانقلابات العسكرية في مالي وغينيا وبوركينا فاسو والنيجر، حيث وجدت ECOWAS نفسها أمام معادلة صعبة تجمع بين الدفاع عن النظام الدستوري والحفاظ على وحدة الإقليم ومنع تفاقم التوترات الأمنية(49) .

ومع ذلك، فإن استمرار دور المؤسسات الإقليمية يبقى عنصرًا أساسيًا في مستقبل الأمن بغرب أفريقيا، بالنظر إلى كونها الإطار الأكثر شرعية وقدرة على تنسيق الجهود بين الدول. غير أن فعالية هذا الدور ترتبط بمدى قدرتها على تطوير أدواتها، وتعزيز استقلاليتها المالية، وتحقيق توازن بين احترام السيادة الوطنية ومتطلبات الأمن الجماعي(50) .

الفرع الثاني: صعود الترتيبات الأمنية الجديدة وتعدد الفاعلين

لم يعد الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا يُدار من خلال المؤسسات الإقليمية التقليدية وحدها، بل أصبح يعرف تعددًا متزايدًا في الفاعلين والترتيبات الأمنية التي تعكس تغير طبيعة التهديدات وتحول موازين القوة داخل المنطقة. فقد أدى تعقيد الأزمات الأمنية إلى ظهور صيغ جديدة للتعاون تتجاوز الإطار المؤسساتي التقليدي، وتشمل تحالفات أمنية مصغرة، وشراكات ثنائية، ومبادرات دولية متعددة الأطراف**(51)** .

ويعد إنشاء مجموعة الساحل الخمس (G5 Sahel) سنة 2014 أحد أبرز الأمثلة على ظهور ترتيبات أمنية جديدة هدفت إلى تعزيز التعاون بين دول الساحل في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والهشاشة الحدودية. وقد سعت هذه المبادرة إلى تطوير مقاربة إقليمية تستند إلى التكامل بين الأمن والتنمية، من خلال إنشاء قوة مشتركة وتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء. غير أن هذه التجربة واجهت تحديات مرتبطة بالموارد، والتنسيق السياسي، والتحولات التي عرفتها المنطقة بعد الانقلابات العسكرية**(52)** .

كما شهدت السنوات الأخيرة ظهور تحالفات أمنية جديدة تعكس تغير التصورات حول مفهوم الأمن الإقليمي، ومن أبرزها تحالف دول الساحل الذي جمع مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وقد شكل هذا التحالف مؤشرًا على وجود اتجاه نحو إعادة تعريف آليات التعاون الأمني بعيدًا عن بعض الأطر التقليدية، خصوصًا في ظل الخلافات السياسية بين بعض هذه الدول والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا**(53)** .

وقد أدى هذا التعدد في الترتيبات الأمنية إلى خلق واقع جديد يتسم بتنوع مراكز القرار الأمني. فمن جهة، يوفر تعدد الفاعلين فرصًا لتعزيز التعاون وتقاسم الأعباء، ومن جهة أخرى قد يؤدي إلى صعوبات في التنسيق وتعارض الأولويات، خاصة عندما تختلف تصورات الفاعلين حول طبيعة التهديدات وطرق مواجهتها**(54)** .

وعلى المستوى الدولي، شهدت المنطقة تحولًا في طبيعة الشراكات الأمنية الخارجية. فقد عرفت العلاقات الأمنية بين بعض دول غرب أفريقيا والقوى الدولية التقليدية مراجعة مهمة، خاصة مع تراجع الوجود العسكري الفرنسي في عدد من دول الساحل. وفي المقابل، ظهرت محاولات من بعض الدول لتنويع شركائها الأمنيين، وهو ما جعل المجال الأمني الإقليمي جزءًا من منافسة دولية أوسع حول النفوذ والمصالح الاستراتيجية**(55)** .

كما برز دور الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دعم جهود الأمن الإقليمي، من خلال آليات حفظ السلام، والوساطة، وبناء القدرات المؤسساتية. غير أن هذه الأدوار تواجه تحديات مرتبطة بتعدد المبادرات، وتداخل الاختصاصات، والحاجة إلى تحقيق تنسيق أكبر بين المستوى القاري والمستوى الإقليمي والمستوى الوطني**(56)** .

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

ويكشف تعدد الفاعلين في المجال الأمني بغرب أفريقيا عن تحول جوهري في طبيعة الأمن الإقليمي، إذ لم يعد الأمن نتيجة عمل مؤسسة واحدة، وإنما أصبح عملية تفاوضية بين مجموعة من الفاعلين تختلف قدراتهم وأهدافهم. وهذا الوضع يفرض إعادة التفكير في مفهوم الحوكمة الأمنية الإقليمية، باعتبارها قدرة على تنسيق الجهود بين مختلف المستويات بدل الاعتماد على فاعل مهيمن واحد(57) .

وعليه، فإن صعود الترتيبات الأمنية الجديدة لا يمثل بالضرورة تجاوزًا لدور المؤسسات الإقليمية التقليدية، وإنما يعكس محاولة للتكيف مع بيئة أمنية أكثر تعقيدًا. ويبقى التحدي الأساسي أمام غرب أفريقيا هو بناء تكامل بين هذه المبادرات بما يسمح بتجنب التنافس المؤسساتي وتحقيق استجابة أكثر فعالية للتهديدات المشتركة(58) .

المطلب الثاني: مستقبل الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا بين التحديات والفرص

إن تحليل مستقبل الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا يقتضي الانتقال من دراسة مظاهر التحول القائمة إلى بحث قدرة الفاعلين الإقليميين على بناء منظومة أمنية أكثر قدرة على مواجهة التهديدات المتغيرة. فقد أظهرت التطورات الأخيرة أن الإقليم يعيش مرحلة انتقالية تتسم بتراجع فعالية بعض الآليات التقليدية، مقابل ظهور تحديات جديدة تتطلب إعادة صياغة مفهوم الأمن الجماعي وآليات تحقيقه(59) .

ولا يرتبط مستقبل الأمن الإقليمي فقط بقدرة الدول على مواجهة الجماعات المسلحة، بل يتوقف كذلك على مدى نجاحها في معالجة الأسباب البنيوية التي تنتج عدم الاستقرار، مثل ضعف المؤسسات، والهشاشة الاقتصادية، وأزمات الحكامة، وتراجع الثقة بين الدولة والمجتمع. لذلك فإن بناء أمن مستدام يقتضي تجاوز المقاربة الأمنية الضيقة نحو رؤية شاملة تجمع بين الأمن والتنمية والحكم الرشيد(60) .

كما أن المرحلة المقبلة ستتأثر بقدرة المؤسسات الإقليمية، خاصة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، على التكيف مع التحولات السياسية والأمنية الجديدة، وإيجاد توازن بين احترام سيادة الدول ومتطلبات الأمن الجماعي. فالتحدي الأساسي لا يتمثل فقط في مواجهة التهديدات القائمة، وإنما في بناء نموذج أمني قادر على الوقاية من الأزمات قبل تحولها إلى نزاعات مفتوحة(61) .

الفرع الأول: التحديات البنيوية أمام بناء أمن إقليمي مستدام

تواجه عملية بناء أمن إقليمي مستدام في غرب أفريقيا مجموعة من التحديات البنيوية التي تتجاوز الطابع العسكري للتهديدات. ويأتي استمرار هشاشة الدولة في مقدمة هذه التحديات، حيث تعاني بعض الدول من محدودية القدرات المؤسساتية وضعف حضور الإدارة العمومية في مناطق واسعة، مما يقلل من قدرتها على فرض سيادة القانون وتوفير الخدمات الأساسية للسكان. (62)

ويؤدي ضعف المؤسسات إلى خلق فجوات أمنية تستغلها الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية، حيث تجد هذه الفاعلين بيئات مناسبة للتوسع في المناطق التي تعاني من غياب الدولة أو ضعفها. ولذلك فإن معالجة الأزمة الأمنية تتطلب قبل كل شيء تعزيز مؤسسات الدولة، لأن الاستقرار العسكري يظل محدودًا إذا لم يصاحبه بناء مؤسسات سياسية وإدارية قادرة على إدارة المجال الوطني(63) .

كما يمثل استمرار الأزمات السياسية والانقسامات الداخلية تحديًا رئيسيًا أمام الأمن الإقليمي. فقد أظهرت موجة الانقلابات العسكرية الأخيرة أن العلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن أصبحت أكثر تعقيدًا، حيث يمكن للأزمات الدستورية أن تؤثر مباشرة على التعاون الإقليمي وعلى قدرة المنظمات الأمنية على تنسيق جهودها(64) .

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

ويشكل تراجع الثقة بين بعض الدول والمؤسسات الإقليمية تحديًا إضافيًا، خصوصًا في ظل الخلافات حول كيفية التعامل مع التغييرات غير الدستورية للسلطة. فبينما ترى المؤسسات الإقليمية أن احترام النظام الدستوري شرط أساسي للأمن الجماعي، ترى بعض الأنظمة الانتقالية أن الأولوية يجب أن تمنح لمواجهة التهديدات الأمنية واستعادة السيادة الوطنية(65) .

ومن التحديات الأساسية كذلك محدودية الموارد المالية واللوجستية المخصصة للأمن الإقليمي. فرغم وجود العديد من المبادرات الأمنية، فإن تنفيذها يظل مرتبطًا بقدرة الدول والمنظمات على توفير التمويل المستدام، وتطوير القدرات الاستخباراتية، وتحسين التنسيق العملياتي. وقد شكل هذا العامل أحد أسباب ضعف نتائج بعض المبادرات الأمنية السابقة(66) .

كما يفرض العامل الجيوسياسي تحديات جديدة على مستقبل الأمن الإقليمي، إذ أصبحت المنطقة مجالًا لتنافس قوى دولية متعددة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تنويع الشراكات لكنه قد يخلق أيضًا صعوبات مرتبطة بتضارب المصالح واختلاف الأجندات الأمنية. ولذلك فإن الحفاظ على استقلالية القرار الأمني الإقليمي يمثل تحديًا أساسيًا أمام دول المنطقة(67) .

ويضاف إلى ذلك التحدي المرتبط بالتغير المناخي والضغوط البيئية، حيث أصبحت ندرة الموارد والتصحر والتنافس حول الأراضي والمياه عوامل تزيد من هشاشة المجتمعات المحلية، خاصة في المناطق الريفية والحدودية. وقد ساهمت هذه العوامل في تفاقم النزاعات المحلية وتوفير بيئات يمكن أن تستغلها الجماعات المسلحة لتعزيز نفوذها(68) .

وعليه، فإن بناء أمن إقليمي مستدام في غرب أفريقيا يواجه تحديات متعددة المستويات، ولا يمكن اختزاله في مواجهة الإرهاب أو تعزيز القدرات العسكرية. فالأمن الحقيقي يتطلب بناء دولة قادرة، ومجتمعات أكثر اندماجًا، ومؤسسات إقليمية أكثر فعالية، وشراكات دولية تقوم على احترام الأولويات المحلية(69) .

الفرع الثاني: آفاق إعادة بناء الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا

رغم حجم التحديات التي تواجه الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا، فإن المرحلة الراهنة تتيح أيضًا فرصًا لإعادة بناء منظومة أمنية أكثر تكاملًا وفعالية. غير أن تحقيق هذا الهدف يقتضي تجاوز المقاربات التقليدية التي ركزت على الاستجابة العسكرية للأزمات، والانتقال نحو تصور شامل للأمن يقوم على الوقاية، وتعزيز المؤسسات، ومعالجة الأسباب العميقة لعدم الاستقرار(70) .

وتتمثل أولى آفاق إعادة بناء الأمن الإقليمي في تعزيز دور المؤسسات الإقليمية، خاصة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، باعتبارها الإطار الأكثر شرعية لتنظيم التعاون الأمني بين دول المنطقة. غير أن تطوير هذا الدور يتطلب مراجعة آليات عملها، وتعزيز قدراتها المالية والعملياتية، وتحقيق قدر أكبر من التوازن بين مبدأ السيادة الوطنية ومتطلبات الأمن الجماعي. (71)

كما أن تعزيز فعالية المؤسسات الإقليمية يقتضي تطوير مفهوم التدخل الإقليمي، بحيث لا يقتصر على إدارة الأزمات بعد وقوعها، وإنما يعتمد بصورة أكبر على الوقاية والإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية. فامتلاك القدرة على اكتشاف مؤشرات الأزمات والتعامل معها قبل تحولها إلى نزاعات مسلحة يمثل أحد أهم شروط نجاح الأمن الجماعي في المنطقة(72) .

وتعد إعادة بناء الثقة بين الدول والمؤسسات الإقليمية عنصرًا أساسيًا في مستقبل الأمن بغرب أفريقيا. فقد أظهرت الأزمات السياسية الأخيرة أن ضعف التوافق بين الدول الأعضاء يمكن أن يحد من فعالية الاستجابات الجماعية. لذلك فإن بناء حوار سياسي أكثر مرونة، واحترام خصوصيات الدول، مع الحفاظ على المبادئ المشتركة، يمثل مدخلًا ضروريًا لتقوية التعاون الأمني. (73)

ومن جهة أخرى، يرتبط مستقبل الأمن الإقليمي بضرورة دمج البعد التنموي في السياسات الأمنية. فقد أثبتت التجارب الميدانية أن معالجة الإرهاب والعنف المسلح لا يمكن أن تنجح دون معالجة عوامل الهشاشة المرتبطة بالفقر، والتهميش، وضعف الخدمات

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

الأساسية. ولذلك أصبح الاستثمار في التنمية المحلية، والتعليم، وفرص العمل، جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات الأمن الحديثة . (74)

كما تبرز أهمية تعزيز التعاون بين المستوى الوطني والإقليمي والدولي. فالتحديات الأمنية في غرب أفريقيا ذات طبيعة عابرة للحدود، وهو ما يجعل مواجهتها تتطلب تنسيقًا مستمرًا في مجالات تبادل المعلومات، ومراقبة الحدود، ومكافحة تمويل الجماعات المسلحة، وتطوير القدرات الأمنية. ويظل نجاح هذا التعاون مرتبطًا بمدى احترام الأولويات الوطنية والإقليمية وتجنب فرض مقاربات خارجية لا تنسجم مع واقع المنطقة(75) .

وتوفر التحولات التكنولوجية بدورها فرصًا جديدة لتعزيز الأمن الإقليمي، من خلال تطوير أنظمة الإنذار المبكر، وتحسين قدرات جمع المعلومات وتحليلها، ودعم مراقبة المجالات الحدودية. غير أن الاستفادة من هذه الأدوات تتطلب استثمارات مؤسساتية وبشرية، إضافة إلى وضع أطر قانونية تضمن استخدامها بشكل يتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي(76) .

كما أن مستقبل الأمن الإقليمي يرتبط بقدرة دول غرب أفريقيا على بناء تصور أفريقي أكثر استقلالية لإدارة الأزمات. فالتجارب السابقة أظهرت أن الاعتماد الكامل على التدخلات الخارجية لا يضمن دائمًا استقرارًا طويل الأمد، وأن الحلول الأكثر استدامة هي التي تنبع من المؤسسات الإقليمية والقارية وتستجيب للخصوصيات المحلية(77) .

وبناءً عليه، فإن إعادة بناء الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها مجرد تعزيز للقدرات العسكرية، وإنما باعتبارها عملية مؤسساتية وسياسية وتنموية تهدف إلى بناء بيئة قادرة على الوقاية من النزاعات وإدارة الأزمات بطريقة جماعية. فنجاح هذا المسار سيظل مرتبطًا بمدى قدرة الفاعلين الإقليميين على الانتقال من منطق إدارة الأزمات إلى منطق بناء السلام المستدام(78) .

الخاتمة

أظهرت دراسة التحولات الأمنية الراهنة في غرب أفريقيا أن المنطقة تعيش مرحلة انتقالية عميقة أعادت تعريف طبيعة الأمن الإقليمي ومحدداته. فلم تعد التهديدات الأمنية محصورة في النزاعات المسلحة التقليدية، وإنما أصبحت نتاج تفاعل معقد بين الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهشاشة المؤسساتية، والأزمات السياسية، والتحولات الجيوسياسية الدولية.

وقد بين التحليل أن التحول الأساسي الذي عرفته البيئة الأمنية يتمثل في الانتقال من تصور تقليدي للأمن يقوم على حماية الدولة من التهديدات الخارجية إلى تصور أكثر شمولًا يركز على قدرة الدولة والمجتمع والمؤسسات الإقليمية على مواجهة مصادر متعددة لعدم الاستقرار.

كما كشفت الدراسة أن المؤسسات الإقليمية، وعلى رأسها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لعبت دورًا مهمًا في تطوير منظومة الأمن الجماعي، غير أن فعاليتها ما تزال مرتبطة بمجموعة من القيود السياسية والمالية والمؤسساتية. فالتحديات الجديدة تجاوزت قدرة أي دولة أو منظمة على مواجهتها بشكل منفرد، وأصبحت تتطلب تعاونًا إقليميًا أكثر انسجامًا.

الهوامش :

(1) African Center for Strategic Studies, *Security Dynamics in the Sahel and West Africa* (Washington, DC: African Center for Strategic Studies, 2024).

(2) United Nations Development Programme (UNDP), *Journey to Extremism in Africa: Pathways to Recruitment and Disengagement* (New York: UNDP, 2023).

(3) United Nations Office for West Africa and the Sahel (UNOWAS), *Report of the Secretary-General on the Activities of the United Nations Office for West Africa and the Sahel* (New York: United Nations, 2024).

(4) Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998).

(5) David A. Baldwin, "The Concept of Security," *Review of International Studies* 23, no. 1 (1997): 5–26.

(6) African Center for Strategic Studies, *Security Dynamics in the Sahel and West Africa* (Washington, DC: African Center for Strategic Studies, 2024).

(7) Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998).

(8) David A. Baldwin, "The Concept of Security," *Review of International Studies* 23, no. 1 (1997): 5–26.

(9) United Nations Development Programme (UNDP), *Journey to Extremism in Africa: Pathways to Recruitment and Disengagement* (New York: UNDP, 2023).

(10) Mary Kaldor, *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era*, 3rd ed. (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012).

(11) Commission on Human Security, *Human Security Now* (New York: United Nations, 2003).

(12) African Center for Strategic Studies, *Security Dynamics in the Sahel and West Africa* (Washington, DC: African Center for Strategic Studies, 2024).

(13) OECD, *States of Fragility 2022*, Paris: OECD Publishing, 2022. Available at: https://www.oecd.org/

(14) International Crisis Group, *The Sahel: A New Battlefield for Regional Security*, Africa Report, Brussels: International Crisis Group, 2023. Available at: https://www.crisisgroup.org/

(15) United Nations Development Programme (UNDP), *Journey to Extremism in Africa: Pathways to Recruitment and Disengagement*, New York: UNDP, 2023. Available at: https://www.undp.org/

(16) World Bank, *Africa's Pulse: An Analysis of Issues Shaping Africa's Economic Future*, Washington, D.C.: World Bank, 2023. Available at: https://www.worldbank.org/

(17) International Organization for Migration (IOM), *West Africa Regional Strategy 2021–2025*, Geneva: IOM, 2021. Available at: https://www.iom.int/

(18) African Union, *African Charter on Democracy, Elections and Governance*, Addis Ababa: African Union, 2007 (entered into force 2012). Available at: https://au.int/

(19) Economic Community of West African States (ECOWAS), *Protocol A/SP1/12/01 on Democracy and Good Governance Supplementary to the Protocol Relating to the Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security*, Dakar, 21 December 2001. Available at: https://www.ecowas.int/

(20) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance 2024*, London: Routledge for IISS, 2024.

(21) African Center for Strategic Studies, *Sahel and West Africa Security Trends*, Washington, D.C., 2024. Available at: https://africacenter.org/

(22) United Nations Office for West Africa and the Sahel (UNOWAS), *Report of the Secretary-General on West Africa and the Sahel*, United Nations, 2024. Available at: https://unowas.unmissions.org/

(23) Institute for Security Studies (ISS), *The Expansion of Violent Extremism in West Africa*, Pretoria: ISS, 2023. Available at: https://issafrica.org/

(24) United Nations Development Programme (UNDP), *Journey to Extremism in Africa: Pathways to Recruitment and Disengagement*, New York: UNDP, 2023. Available at: https://www.undp.org/ (Accessed: 19 July 2026).

(25) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment*, Vienna: UNODC, 2023. Available at: https://www.unodc.org/

(26) African Center for Strategic Studies, *Transnational Threats and Security Cooperation in West Africa*, Washington, D.C., 2024. Available at: https://africacenter.org/

(27) International Crisis Group, *A Course Correction for the Sahel*, Africa Report, Brussels: International Crisis Group, 2023. Available at: https://www.crisisgroup.org/

(28) African Union, *Peace and Security Council Reports on Unconstitutional Changes of Government in Africa*, Addis Ababa: African Union, 2023. Available at: https://au.int/ (Accessed: 19 July 2026).

(29) African Union, *African Charter on Democracy, Elections and Governance*, Addis Ababa, 2007 (entered into force 2012). Available at: https://au.int/

(30) Economic Community of West African States (ECOWAS), *Protocol A/SP1/12/01 on Democracy and Good Governance Supplementary to the Protocol Relating to the Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security*, Dakar, 21 December 2001. Available at: https://www.ecowas.int/

(31) International Crisis Group, *The Sahel: A New Regional Order?*, Brussels: International Crisis Group, 2024.

(32) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance 2024*, London: Routledge for IISS, 2024.

(33) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Security and Conflict Trends in Africa*, Stockholm: SIPRI, 2024. Available at: https://www.sipri.org/ (Accessed: 19 July 2026).

(34) Economic Community of West African States (ECOWAS), *Protocol A/SP1/12/01 on Democracy and Good Governance Supplementary to the Protocol Relating to the Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security*, Dakar, 21 December 2001. Available at: https://www.ecowas.int/ (Accessed: 19 July 2026).

(35) International Crisis Group, *The Sahel: A New Regional Order?*, Africa Report, Brussels: International Crisis Group, 2024.

(36) International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance 2024*. London: Routledge for the International Institute for Strategic Studies, 2024.

(37) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Security and Conflict Trends in Africa*. Stockholm: SIPRI, 2024. Available at: https://www.sipri.org/

(38) Buzan, Barry and Ole Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

(39) International Crisis Group, *A Course Correction for the Sahel*, Africa Report, Brussels: International Crisis Group, 2023. Available at: https://www.crisisgroup.org/

(40) African Center for Strategic Studies, *Security Cooperation and Regional Responses in the Sahel*, Washington, D.C.: African Center for Strategic Studies, 2024. Available at: https://africacenter.org/

(41) United Nations Office for West Africa and the Sahel (UNOWAS), *Report of the Secretary-General on West Africa and the Sahel*, New York: United Nations, 2024. Available at: https://unowas.unmissions.org/

(42) Buzan, Barry and Ole Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

(43) African Union, *African Peace and Security Architecture (APSA): Roadmap*, Addis Ababa: African Union, 2016. Available at: https://au.int/

(44) Williams, Paul D., *War and Conflict in Africa*, Cambridge: Polity Press, 2016.

(45) Economic Community of West African States (ECOWAS), *Revised Treaty of the Economic Community of West African States*, Cotonou, 24 July 1993. Available at: https://www.ecowas.int/

(46) Economic Community of West African States (ECOWAS), *Protocol Relating to the Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security*, Lomé, 10 December 1999. Available at: https://www.ecowas.int/

(47) Adebajo, Adekeye, *Building Peace in West Africa: Liberia, Sierra Leone, and Guinea-Bissau*, Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2002.

(48)Bøås, Morten and Francesco Strazzari, "Governance, Fragility and Conflict in West Africa," *African Security Review*, 2021.

(49) African Union Peace and Security Council, *Reports on Unconstitutional Changes of Government in Africa*, Addis Ababa: African Union, 2023. Available at: https://au.int/

(50) Ero, Comfort, *The Future of Regional Security Cooperation in West Africa*, International Crisis Group, 2024. Available at: https://www.crisisgroup.org/

(51) Williams, Paul D., *War and Conflict in Africa*, Cambridge: Polity Press, 2016.

(52)G5 Sahel, *Convention Establishing the G5 Sahel and Security Cooperation Framework*, Nouakchott, 2014. Available at: https://www.g5sahel.org/

(53) International Crisis Group, *The Sahel's New Security Landscape*, Africa Report, Brussels: International Crisis Group, 2024. Available at: https://www.crisisgroup.org/

(54)OECD, *Security and Development Approaches in the Sahel*, Paris: OECD Publishing, 2023. Available at: https://www.oecd.org/

(55) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Military Expenditure and Security Dynamics in Africa*, Stockholm: SIPRI, 2024. Available at: https://www.sipri.org/

(56) African Union, *African Peace and Security Architecture (APSA): Annual Report*, Addis Ababa: African Union, 2023. Available at: https://au.int/

(57) Engel, Ulf and João Gomes Porto, *Africa's New Peace and Security Architecture: Promoting Norms, Institutionalizing Solutions*, London: Routledge, 2016.

(58) United Nations Office for West Africa and the Sahel (UNOWAS), *West Africa and the Sahel: Security and Governance Challenges*, New York: United Nations, 2024. Available at: https://unowas.unmissions.org/

59)OECD, *States of Fragility 2022*, Paris: OECD Publishing, 2022.
https://www.oecd.org/

(60) Fukuyama, Francis, *State-Building: Governance and World Order in the Twenty-First Century*, Ithaca: Cornell University Press, 2004.

(61) African Union, *Unconstitutional Changes of Government and Democratic Governance in Africa: Peace and Security Council Reports*, Addis Ababa: African Union, 2023.
https://au.int/

(62)OECD, *States of Fragility 2022*, Paris: OECD Publishing, 2022.

(63) Fukuyama, Francis, *State-Building: Governance and World Order in the Twenty-First Century*, Cornell University Press, 2004.

(64) African Union, *Unconstitutional Changes of Government and Democratic Governance in Africa: Peace and Security Council Reports*, Addis Ababa: African Union, 2023.

(65) Economic Community of West African States (ECOWAS), *Protocol A/SP1/12/01 on Democracy and Good Governance*, Dakar, 2001.
https://www.ecowas.int/

(66) Williams, Paul D., *Understanding Peacekeeping*, Cambridge: Polity Press, 2018.

(67) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Security and Conflict Trends in Africa*, Stockholm: SIPRI, 2024.
https://www.sipri.org/

(68) United Nations Environment Programme (UNEP), *Climate Change and Security Risks in Africa*, Nairobi: UNEP, 2023.
https://www.unep.org/

(69) World Bank, *Africa's Pulse: An Analysis of Issues Shaping Africa's Economic Future*, Washington, D.C.: World Bank, 2023.
https://www.worldbank.org/

(70) United Nations, *Our Common Agenda: Report of the Secretary-General*, New York: United Nations, 2021.
https://www.un.org/

(71) Economic Community of West African States (ECOWAS), *Protocol Relating to the Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security*, Lomé, 1999.
https://www.ecowas.int/

(72) African Union, *Continental Early Warning System (CEWS): Framework and Reports*, Addis Ababa: African Union.
https://au.int/

(73) Institute for Security Studies (ISS Africa), *Regional Responses to Political Instability in West Africa*, 2024.
https://issafrica.org/

(74) United Nations Development Programme (UNDP), *Preventing Violent Extremism through Inclusive Development*, New York: UNDP, 2023.
https://www.undp.org/

(75) United Nations Office for West Africa and the Sahel (UNOWAS), *Security and Governance Challenges in West Africa and the Sahel*, United Nations, 2024.
https://unowas.unmissions.org/

(76)OECD, *Digital Technologies and Security Governance in Africa*, Paris: OECD Publishing, 2023.
https://www.oecd.org/

(77) African Union, *Agenda 2063: The Africa We Want*, Addis Ababa: African Union. https://au.int/

(78) Boutellis, Arthur and Paul D. Williams, *Peace Operations, the African Union and the United Nations: New Challenges and Opportunities*, London: Routledge, 2022.

أولًا: أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية:

1. أن التحولات الأمنية في غرب أفريقيا تمثل تحولًا بنيويًا في طبيعة الأمن الإقليمي، وليس مجرد ارتفاع ظرفي في مستوى التهديدات .
2. أن الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة أصبحت تهديدات مترابطة تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد .
3. أن ضعف مؤسسات الدولة وأزمات الحكامة تمثل عوامل أساسية في استمرار عدم الاستقرار .
4. أن المنظمات الإقليمية تواجه تحديًا مزدوجًا يتمثل في الحفاظ على المبادئ الدستورية وتعزيز الأمن الجماعي .
5. أن تعدد الفاعلين والترتيبات الأمنية الجديدة يوفر فرصًا للتعاون لكنه قد يؤدي أيضًا إلى تشتت الجهود إذا غاب التنسيق .

ثانيًا: اختبار الفرضيات

أكدت الدراسة صحة الفرضية الرئيسية القائلة بأن التحولات الأمنية الراهنة في غرب أفريقيا لا تمثل مجرد تصاعد في حجم التهديدات، وإنما تعكس تحولًا في بنية الأمن الإقليمي نفسه.

كما أثبت التحليل صحة الفرضية المتعلقة بأن فعالية الاستجابة الأمنية لا ترتبط فقط بالقدرات العسكرية، وإنما بمدى قدرة الدول والمؤسسات الإقليمية على معالجة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمات.

ثالثًا: الإجابة عن الإشكالية

بالعودة إلى الإشكالية المركزية حول مدى مساهمة التحولات الأمنية الراهنة في إعادة تشكيل الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا، يتضح أن هذه التحولات أدت بالفعل إلى إعادة صياغة طبيعة الأمن وفاعليه وآليات إدارته. فقد انتقل الإقليم من نموذج أمني تقليدي إلى نموذج أكثر تعقيدًا تتداخل فيه مستويات وطنية وإقليمية ودولية.

رابعًا: التوصيات

- تعزيز القدرات المؤسساتية للدول باعتبارها أساس الأمن الإقليمي .
- تطوير آليات الإنذار المبكر والوقاية من النزاعات .
- دعم دور ECOWAS والاتحاد الأفريقي مع تحسين التنسيق بينهما .
- اعتماد مقاربة أمنية شاملة تربط بين الأمن والتنمية والحكامة .
- تعزيز التعاون الإقليمي في مراقبة الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة .
- ضمان أن تكون الشراكات الدولية داعمة للأولويات الإقليمية وليس بديلة عنها.

قائمة المراجع

Adebajo, Adekeye.

Building Peace in West Africa: Liberia, Sierra Leone, and Guinea-Bissau. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2002.

African Center for Strategic Studies.

Sahel and West Africa Security Trends. Washington, D.C.: African Center for Strategic Studies, 2024.

https://africacenter.org/

African Union.

African Charter on Democracy, Elections and Governance. Addis Ababa: African Union, 2007.

https://au.int/

African Union.

African Peace and Security Architecture (APSA): Annual Report. Addis Ababa: African Union, 2023.

https://au.int/

African Union.

Agenda 2063: The Africa We Want. Addis Ababa: African Union.

https://au.int/

African Union.

Continental Early Warning System (CEWS): Framework and Reports. Addis Ababa: African Union.

https://au.int/

African Union Peace and Security Council.

Reports on Unconstitutional Changes of Government in Africa. Addis Ababa: African Union, 2023.

https://au.int/

Bøås, Morten, and Francesco Strazzari.

"Governance, Fragility and Conflict in West Africa." *African Security Review*, 2021.

Boutellis, Arthur, and Paul D. Williams.

Peace Operations, the African Union and the United Nations: New Challenges and Opportunities. London: Routledge, 2022.

Buzan, Barry, and Ole Wæver.

Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Economic Community of West African States (ECOWAS).

Revised Treaty of the Economic Community of West African States. Cotonou, 1993.

https://www.ecowas.int/

Economic Community of West African States (ECOWAS).

Protocol Relating to the Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peacekeeping and Security. Lomé, 1999.

https://www.ecowas.int/

Economic Community of West African States (ECOWAS).

Protocol A/SP1/12/01 on Democracy and Good Governance. Dakar, 2001.

https://www.ecowas.int/

Engel, Ulf, and João Gomes Porto.

Africa's New Peace and Security Architecture: Promoting Norms, Institutionalizing Solutions. London: Routledge, 2016.

Fukuyama, Francis.

State-Building: Governance and World Order in the Twenty-First Century. Ithaca: Cornell University Press, 2004.

G5 Sahel.

Convention Establishing the G5 Sahel and Security Cooperation Framework. Nouakchott, 2014.

https://www.g5sahel.org/

Institute for Security Studies (ISS Africa).

Regional Responses to Political Instability in West Africa. 2024.

https://issafrica.org/

International Crisis Group.

A Course Correction for the Sahel. Africa Report. Brussels: International Crisis Group, 2023.

https://www.crisisgroup.org/

International Crisis Group.

The Sahel's New Security Landscape. Africa Report. Brussels: International Crisis Group, 2024.

https://www.crisisgroup.org/

International Institute for Strategic Studies (IISS).

The Military Balance 2024. London: Routledge, 2024.

International Organization for Migration (IOM).

West Africa Regional Strategy 2021–2025. Geneva: IOM, 2021.

https://www.iom.int/

OECD.

Digital Technologies and Security Governance in Africa. Paris: OECD Publishing, 2023.

https://www.oecd.org/

OECD.

Security and Development Approaches in the Sahel. Paris: OECD Publishing, 2023.

https://www.oecd.org/

OECD.

States of Fragility 2022. Paris: OECD Publishing, 2022.

https://www.oecd.org/

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute).

Military Expenditure and Security Dynamics in Africa. Stockholm: SIPRI, 2024.

https://www.sipri.org/

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute).

Security and Conflict Trends in Africa. Stockholm: SIPRI, 2024.

https://www.sipri.org/

United Nations.

Our Common Agenda: Report of the Secretary-General. New York: United Nations, 2021.

https://www.un.org/

United Nations Development Programme (UNDP).

Journey to Extremism in Africa: Pathways to Recruitment and Disengagement. New York: UNDP, 2023.

https://www.undp.org/

United Nations Development Programme (UNDP).

Preventing Violent Extremism through Inclusive Development. New York: UNDP, 2023.

https://www.undp.org/

United Nations Environment Programme (UNEP).

Climate Change and Security Risks in Africa. Nairobi: UNEP, 2023.

https://www.unep.org/

United Nations Office for West Africa and the Sahel (UNOWAS).

Report of the Secretary-General on West Africa and the Sahel. New York: United Nations, 2024.

https://unowas.unmissions.org/

United Nations Office for West Africa and the Sahel (UNOWAS).

West Africa and the Sahel: Security and Governance Challenges. New York: United Nations, 2024.

https://unowas.unmissions.org/

United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC).

Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment. Vienna: UNODC, 2023.

https://www.unodc.org/

Williams, Paul D.

War and Conflict in Africa. Cambridge: Polity Press, 2016.

Williams, Paul D.

Understanding Peacekeeping. Cambridge: Polity Press, 2018.

World Bank.

Africa's Pulse: An Analysis of Issues Shaping Africa's Economic Future. Washington, D.C.: World Bank, 2023.

https://www.worldbank.org/